الأمم المتحدة S/PV.5860

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٦٠**

الأربعاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زمين
	فرنسا	السيد دو ريفير
	فييت نام	السيد هوانغ شي ترنغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيدة فيلالوبوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماكيتري سميث
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2008/18)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-28370 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2008/181)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل غينيا – بيساو، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كابرال (غينيا – بيساو) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد شولا أومرجي، ممثل الأمين العام في غينيا – بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أومرجي لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والممثلة الدائمة للبرازيل، السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي.

تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغلت السيدة فيوتي (البرازيل) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): سوف يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن اليوم وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/181، وتتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

وسوف يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، السيد شولا أوموريغي، ورئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي.

أعطي الكلمة لممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، السيد شولا أوموريغي.

السيد أوموريغي (تكلم بالانكليزية): التقرير المعروض على المجلس، الوارد في الوثيقة S/2008/181، هو التقرير الثالث عشر للأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

ويركز التقرير بصفة خاصة على التطورات المرتبطة بتعبئة الموارد وزيادة التزام الشركاء الدوليين إزاء غينيا – بيساو. ومن الجدير بالتنويه خاصة توقيع الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في كانون الثاني/يناير لتقديم المساعدة الطارئة بعد انتهاء الصراع، وكذلك في كانون الثاني/يناير، لمشاركة لجنة بناء السلام في غينيا – بيساو.

وأود أن أقول بضع كلمات الآن لإطلاع المجلس على أحدث التطورات التي طرأت منذ صدور التقرير. وفي هذا الصدد، أود أن أبدأ بنبأ سار.

ليلة أمس، أعلن الرئيس جواو برناردو فييرا، الذي كان يتهرب حتى الآن من تحديد موعد إجراء الانتخابات التشريعية التالية في بلده، أن الانتخابات ستعقد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وسيقلل هذا الإعلان بالتأكيد، الذي صدر عشية انعقاد هذه الجلسة لمجلس الأمن، كثيرا من مشاعر التوتر التي أخذت تتراكم في البلد خلال الأيام القليلة الماضية.

وفي الوقت ذاته، تجري التحضيرات لإجراء الانتخابات التشريعية المقبلة ببطء شديد. ولم تعرب الحكومة إلا مؤخرا عن اختيارها عملية تسجيل الناخبين عن طريق بطاقة تحديد الهوية بالاستدلال الإحيائي. وأيدت قرارها في ١٦ آذار/مارس الأطراف الموقعة على ميثاق تحقيق الاستقرار السياسي والحكومي الذي تستند إليه الحكومة في وجودها. وتستغرق عملية تسجيل الناخبين التي تشمل إصدار بطاقات الاستدلال الإحيائي من خمسة إلى ستة أشهر. وما زالت هذه العملية التي كان ينبغي الاضطلاع بها في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، متخلفة عن موعدها، وذلك بصفة رئيسية نظرا للمأزق المتعلق بالمتأخرات من الانتخابات السابقة التي تقدر بمبلغ ١,٧ مليون دولار كان ينبغي تسديده للجان الانتخابية الوطنية والإقليمية.

وفي ٩ آذار/مارس، أعلنت اللجنة المركزية للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر أن قرار رئيس الحزب، كارلوس غوميز الابن، في ٢٩ شباط/فبراير، بسحب الثقة السياسية من رئيس الوزراء ندافا كابي، وهو النائب الثالث لرئيس الحزب، كأن لم يكن. وخفف قرار اللجنة المركزية وتأييده من قِبل العضوين الآخرين في ميثاق تحقيق الاستقرار الشعور بالقلق لدى الأطراف الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي من أن يكون لعدم اليقين الذي يحف بوضع السيد كابي تأثير على الزخم الإيجابي لأنشطة التعاون مع المجتمع الدولي الجاري الاضطلاع بها حاليا.

وسوف ينتخب الحزب رئيسا جديدا في مؤتمره الذي سيعقد خلال الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل. وستحدد نتيجة هذه المنافسة ما إذا كان هذا الزخم الحالي سيستمر أم سيتعرض لضرر خطير.

وتعمل لجنة بناء السلام والحكومة عن كثب، بدعم من مكتب دعم بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري، لإعداد مشاريع قصيرة الأجل للتمويل المبكر من صندوق بناء السلام، ضمن إطار خطة لأولويات بناء السلام لغينيا – بيساو. وفي هذه المرحلة المبدئية تساعد المشروعات المنفذة على بناء ثقة الشركاء الوطنيين وتأتي بعوائد فورية وظاهرة للعيان في عملية توطيد دعائم السلام، وتعمل كعامل حفاز أو كدافع للمساعدة التي ستقدمها لجنة بناء السلام في الأجل من المتوسط إلى الطويل وفي ظل الإطار الاستراتيجي الأوسع نطاقا لبناء السلام في غينيا – بيساو.

واعتمدت الجمعية الوطنية قانون العفو العام بعد القراءة الثانية له في ٤ آذار/مارس. وسيقدم الآن إلى الرئيس فييرا للتصديق عليه. ويرى مؤيدو هذا القانون فيه تيسيرا للمصالحة وتمهيدا للطريق إلى إصلاح القطاع الأمني، وقد عمل الرئيس فييرا والعسكريون بجهد كبير من أجل إصداره.

وانتهى في ١٩ آذار/مارس إحصاء الأفراد العاملين في القوات المسلحة، الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستفيد بياناته، الجاري تجهيزها ومن المتوقع أن تكون جاهزة قبل نهاية هذا الشهر، في وضع القرارات المتعلقة بنطاق برامج التعبئة والتقاعد في المستقبل. وهذا الإحصاء شرط مسبق لتقديم المانحين دعمهم الكامل لإصلاح قطاع الأمن. وسوف يلزم أيضا إجراء إحصاء للمحاربين القدامى وللهيئات الأمنية.

وفي ١٧ آذار/مارس، عقدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتمويل من حكومة المملكة المتحدة، مشاورة حول إصلاح القطاع الأمني لصالح اللجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني، التي تشمل في عضويتها الأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسية المتعددة الأطراف والثنائية. وتمثل الغرض من المشاورة في رفع القدرة المعرفية للقطاع الأمني وتقييم الحاجة إلى استكمال استراتيجية الحكومة لإصلاح القطاع الأمني. وركزت في استنتاجاتها على ضرورة استكمال الاستراتيجية من أجل تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، وتعزيز القدرات الوطنية، وزيادة دور الجهات الفاعلة غير الحكومية، ووضع استراتيجية فعالة للاتصالات والتوعية.

وأتبعت المنظمة تلك المشاورة بيومين من المشاورات مع لجنة التنسيق التقني في ١٨ و ٢٠ آذار/مارس. وركزت هذه المشاورات على زيادة القدرات وتطبيق أفضل الممارسات لإصلاح القطاع الأمني في سياق غينيا - بيساو. وحددت عمليات التشاور التحديات التالية التي تعترض تنفيذ إصلاح القطاع الأمني.

أولا، ضعف نظام الإشراف والمراقبة البرلمانية. ثانيا، ضرورة تحسين التنسيق في مجال المعونة. ثالثا، ضرورة بناء القدرات الوطنية في القطاعات الرئيسية. رابعا، افتقار منظمات المجتمع المدني إلى الدعم. خامسا، عدم وجود سياسة متسقة للاتصالات والتوعية بشأن إصلاح القطاع الأمني. وأخيرا، ضرورة ربط إصلاح القطاع الأمني بشكل أكثر تماسكا بأطر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والحد من الفقر.

وختاما، أود أن أبرز بعض النقاط الرئيسية.

أولا، شهد الربع الأول من عام ٢٠٠٨ نشاطا قويا يصور التقدم الملموس الذي أحرزته الحكومة في التواصل مع المجتمع الدولي. وبصفة خاصة، يخلق وصول البعثات من لجنة بناء السلام وأفرقة المساعدين التقنيين من الاتحاد الأوروبي، وخاصة فيما يتصل بإصلاح القطاع الأمني، توقعات بين السكان بتحقيق عوائد ملموسة للسلام.

إدارة التغيير عملية طويلة ودقيقة يجب فيها التحكم في التوقعات. ومن شأن عدم السيطرة على هذه التوقعات أن يؤدي إلى خيبة أمل قد تضرّ في نهاية المطاف بالالتزام الطويل الأجل اللازم لتنفيذ هذه الإصلاحات.

ثمة خطر أيضا من أن تخفي الطفرة التي طرأت على نشاط المانحين حقيقة أن تمويل استراتيجيتي الحكومة للحد من الفقر وإصلاح القطاع الأمني ما زال قاصرا بدرجة هائلة. ويلزم لذلك أن تستمر مشاركة المجتمع الدولي. وفي حين ندرك جميعا أن إصلاح القطاع الأمني يعتبر مطلبا هيكليا أساسيا، فإن غينيا - بيساو ما زالت تواجه مشاكل اجتماعية جسيمة تحتاج إلى حلول عاجلة. ومن المهم أيضا أن يخصص المجتمع الدولي المساعدة كيما تتمكن الحكومة من أن تنفذ استراتيجيتها للحد من الفقر.

ويجب أن نقر بالحاجة إلى وجود تنسيق أفضل بين المانحين في جميع القطاعات المتلقية للمساعدات الإنمائية من الخارج. وتتضح بشكل خاص الحاجة إلى تعزيز هيكل التنسيق الحالي في القطاع الأمني في ضوء وصول أفرقة مختلفة

للمساعدة التقنية لتقديم المساعدة في مجال إصلاح ذلك القطاع.

وعلى سبيل المتابعة، قد يكون من الضروري أن ينظر المانحون في إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لإصلاح القطاع الأمني لكفالة الاتساق الاستراتيجي وتحديد الثغرات وبلورة رؤية مشتركة للمانحين. وقد أبلغت الشركاء بالفعل أنني أعتزم تقديم مقترحات لتعزيز جهود التنسيق التي نبذلها داخل البلد.

وإنني أسعى لتأمين تعاون إدارات أخرى ومانحين آخرين لتحديد معالم الأنشطة المختلفة للقطاع الأمني في غينيا - بيساو، بغية تحديد الأدوار ذات القيمة المضافة للكيانات التابعة للأمم المتحدة والكيانات غير التابعة لها المشتركة في دعم الشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى في البلد.

ورهنا بنتائج الاجتماع المتعلق بتعبئة الموارد الذي سيعقد هنا في المقر في نيسان/أبريل، فإنني أتصور إمكانية إيفاد بعثة تقييم متعددة العناصر إلى غينيا - بيساو في المستقبل القريب لتقييم الوضع على أرض الواقع وتحديد طبيعة المساعدة التي يمكن تقديمها. وسيتم إطلاع المجلس على نتائج بعثة التقييم.

وتعتبر الانتخابات التشريعية معيارا رئيسيا لمستوى النضج الديمقراطي في البلاد. ومن المؤسف أن التحضيرات لإجراء الانتخابات تعوقها مشاكل تتعلق بالموارد، ولا سيما فيما يتصل بالمتأخرات المستحقة من الانتخابات السابقة. ويريد الرئيس فييرا أن يتأكد من تهيئة جميع الظروف لكي تكون الانتخابات مجدية ماليا وتقنيا وسياسيا.

والآن بعد أن أعلن الرئيس فييرا تاريخ الانتخابات، من المهم أن يوفر شركاء البلد الموارد اللازمة حتى يمكن إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ومنع أصحاب المصلحة الوطنيين من استخدام العجز في الأموال ذريعة لعدم المضي قدما في إجرائها.

أخيرا، فقد أعربت حكومة غينيا - بيساو عن قلقها الشديد إزاء تهديد الإرهاب الناشئ في البلد. والحالة الأخيرة التي وقعت في كانون الثاني/يناير، عندما ألقي القبض على اثنين من رعايا موريتانيا في بيساو على ذمة مقتل أربعة سائحين فرنسيين في موريتانيا والتهديدات اللاحقة بالانتقام من غينيا - بيساو، قد أثارت القلق لدى السلطات بوجود تهديد إرهابي داخل البلد.

وطلبت الحكومة مساعدة دولية لتعزيز قدرتها على مراقبة حدودها من أجل مكافحة هذا الخطر الناشئ. وكان القبض على الموريتانيين مثالا للتبادل المنسق للمباحث الجنائية بين السلطات السنغالية وسلطات غينيا - بيساو، كما أنه يبرز الخطر الذي تشكله الثغرات الحدودية. وينبغي تشجيع ودعم التعاون دون الإقليمي في معالجة التهديدات الإرهابية، ولا سيما في منطقة مترامية الأطراف تكثر فيها الثغرات الحدودية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن بشأن الوضع الحالي في غينيا - بيساو، وأن أبلغكم بالتقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام في دعم جهود بناء السلام في ذلك البلد.

وبناء على توصية المجلس، وافقت اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام على إدراج ذلك البلد في جدول أعمال اللجنة. وقد أنشئت تشكيلة معينة خاصة بغينيا - بيساو، ويشرفني أن أترأسها. والهدف من عملنا هو تقييم

التحديات والأولويات الرئيسية لبناء السلام، بالاتصال الوثيق مع السلطات في غينيا – بيساو، إلى جانب وضع استراتيجية إطارية لمعالجة أهم قضايا بناء السلام في البلد.

وفي أعقاب إنشاء التشكيلة الخاصة بالبلد، قمت ببعثة استكشافية إلى غينيا – بيساو. وكان الهدف من تلك الزيارة الميدانية الحصول على معلومات مباشرة عن الوضع الحالي في البلد، وبدء حوار مع الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن أولويات بناء السلام.

وكان الهدف من البعثة أيضا توضيح الغرض من مشاركة لجنة بناء السلام في البلد وتفسير عملية المشاركة هذه، وكفالة احترام مبدأ ملكية البلد للعملية من بدايتها.

وأثناء زيارتي، أجريت مناقشة مع رئيس الوزراء والتقيت بوزير الخارجية، ووزير الدولة للتعاون الدولي، ووزراء المالية والاقتصاد والعدل والداخلية والدفاع، ووزير شؤون الرئاسة، ورئيس أركان الجيش، وممثلي منظمات المجتمع المدني، وأعضاء السلك الدبلوماسي المقيمين في غينيا – بيساو أو المعتمدين لديها، وفريق الأمم المتحدة القطري.

وقد غادرت البلد ولدي انطباع بوجود توقع عام بإمكانية أن تصبح لجنة بناء السلام نقطة تحول في عملية التحول السياسي والاقتصادي في غينيا – بيساو. وعلى وجه الخصوص، كانت الحكومة تتطلع إلى مشاركة لجنة بناء السلام كحافز لزيادة الدعم الدولي واستمرار الاهتمام الدولي بمساعدة البلد على توطيد السلام وتعزيز التنمية.

وحينما كنت في بيساو، أتيحت لي الفرصة لمشاهدة المعاناة وظروف المعيشة الصعبة للسكان، التي تهدد الجهود المبذولة من أجل إدامة السلام والاستقرار. ومن جهة أخرى، وكما أكدت سلطات كثيرة، فإن لدى البلد إمكانات كبيرة وهو على ثقة من أنه بالدعم الدولي يمكن تحقيق استقرار سياسي ونمو اقتصادي مستدام.

وبعد أن قدمت تقريرا عن نتائج زيارتي، أتيحت الفرصة للاجتماع المخصص لغينيا – بيساو لإجراء مناقشة على أساس رسم خرائط الموارد والثغرات لبناء السلام في غينيا – بيساو. وكانت هذه الممارسة ذات فائدة كبيرة في إبراز مختلف البرامج المضطلع بها في البلد وحالة تدفقات المعونة وتحديد الثغرات في التمويل في إطار الاستراتيجيات القائمة والتحديات الماثلة التي لم تشملها أي استراتيجية قائمة.

واكتملت المناقشة ببحث الحالة في غينيا – بيساو على أساس ورقة معلومات أساسية أعدها مكتب دعم بناء السلام، وكذلك بدراسة مشروع مخطط للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وتوجه وفد رفيع المستوى يمثل حكومة غينيا – بيساو، برئاسة رئيس الوزراء، مارتينهو ندافا كابي، إلى نيويورك وقدم عرضا أمام لجنة بناء السلام بشأن أولويات البلد والتحديات التي يواجهها في بناء السلام. وأدلى ممثل الأمين العام في غينيا – بيساو، السيد شولا أومرجي، أيضا ببيان في هذا الاجتماع. وقد دلل حضور هذا الوفد الرفيع المستوى إلى مقر الأمم المتحدة بجلاء على الأهمية التي توليها الحكومة للمبادرات الجارية لبناء السلام، وأظهر مرة أخرى رغبتها في العمل مع اللجنة نحو توطيد السلام والاستقرار.

وفي يوم الزيارة، قرر الاجتماع المخصص لغينيا – بيساو بالإجماع أن يشير على الأمين العام بأن يعلن أن غينيا – بيساو تستحق الدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وأبلغت الأمين العام بهذا القرار حيث أعلن بدوره رسميا استحقاق غينيا – بيساو للدعم من صندوق بناء السلام. وقد أطلق إعلان الاستحقاق هذا عملية إنشاء لجنة توجيهية وطنية في غينيا – بيساو، تكون مسؤولة عن تحليل المشاريع المحددة التي تمول بموارد من صندوق بناء السلام.

وبعد زيارتي الميدانية إلى غينيا – بيساو، بدأ العرض الذي قدمه رئيس الوزراء والتفاعلات المختلفة مع الحكومة والمناقشات الأولية في اللجنة والاجتماع المخصص لغينيا – بيساو يكتسب فهما أفضل لأولويات بناء السلام.

وتشمل التحديات التي يواجهها البلد المجالات التي حددها مجلس الأمن، ألا وهي بناء القدرة الحكومية، والنهوض بإصلاح القطاع العام، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وتنفيذ إصلاح القطاع الأمني، وتقديم المساعدة في العملية الانتخابية. كما تشمل تلك التحديات المشكلة المتكررة المتعلقة بالتأخر في المرتبات، وتحسين ظروف معيشة أفراد القوات المسلحة، وتعزيز تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص عمل للشباب، وتلبية احتياجات المجموعات الضعيفة، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، ولا سيما قطاع الطاقة، واعتماد تدابير لتحريك عملية إنعاش الاقتصاد.

ولدى وضع إطار استراتيجي لبناء السلام، يتعين على لجنة بناء السلام الآن تحديد مجموعة معينة من التدابير وسلسلة الإجراءات التي ستضطلع بها في كل مجال من المجالات ذات الأولوية لدعم الاستراتيجيات والبرامج القائمة، وتحديد الثغرات وتحقيق تآزر بين البرامج، مع الأخذ بعين الاعتبار أوجه التقدم المحرز حتى الآن في كل مجال من المجالات ذات الألوية المتصلة ببناء السلام. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن العنصر الأساسي في التصدي لتحديات بناء السلام في البلد هو الحاجة لتعزيز قدرة الحكومة على كسر الحلقة المفرغة التي يتشابك فيها عدم الاستقرار المؤسسي والسياسي والاقتصادي.

وتعتزم لجنة بناء السلام التصدي لبناء السلام في غينيا – بيساو من خلال نهج ثنائي المسار، تتداخل فيه المشاريع الآنية والإجراءات العاجلة مع المنظور المتوسط والطويل الأجل. ونظرا لطائفة التحديات الصعبة التي تواجهها غينيا – بيساو، هناك اعتراف متزايد بأن أولويات بناء السلام ينبغي تصنيفها وفقا لدرجة إلحاحها وأهميتها والقيمة المضافة التي توفرها لجهود ترسيخ السلام.

وسيجمل الإطار الاستراتيجي التزامات حكومة غينيا – بيساو ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأحزاب السياسية، ومنظومة الأمم المتحدة، وأعضاء لجنة بناء السلام، والمؤسسات المالية الدولية، والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وستوفر، في الوقت ذاته، أساسا لمشاركة إضافية مع البلد، وآلية التنسيق الفعال، ووسائل لتعبئة المزيد من الموارد التي تشتد إليها الحاجة.

وكجزء من عملية بلورة الإطار الاستراتيجي، تعتزم لجنة بناء السلام القيام ببعثة ميدانية إلى غينيا – بيساو، وذلك في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد دللت التجارب السابقة للجنة على أن الرحلات الميدانية ذات قيمة عالية من أجل تكوين فهم أفضل لتحديات البلد في ميدان بناء السلام.

إننا نثق بأن لجنة بناء السلام ستكون في وضع يمكنها من تقديم مزيد من المشورة عن أولويات بناء السلام والتحديات الماثلة خلال الأشهر القادمة في غينيا – بيساو. ونأمل أنه مع تطور عملنا، ستتمكن لجنة بناء السلام من إحداث تغيير إلى الأفضل من خلال تأمين مستقبل أكثر إشراقا لشعب غينيا – بيساو من حيث الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر سعادة السيدة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ألفريدو لوبيز كابرال، الممثل الدائم لغينيا – بيساو.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. وأعرب عن امتناني لأعضاء المجلس لموافقتهم على طلبي بالمشاركة في هذه الجلسة.

وهدفي اليوم أن أشكر أعضاء مجلس الأمن بالنيابة عن حكومتي على تجاوبهم مع طلب الحكومة بإدراج غينيا - بيساو في جدول أعمال لجنة بناء السلام. واستجابة المجلس اليوم، مرة أخرى، ينبغي تفسيرها كموافقة على أن بلدنا يستحق اهتمام المجتمع الدولي وأن لجنة بناء السلام ينبغي أن ينصب تركيزها على حالته بشكل خاص من أجل تحديد كيفية عملنا معا لتأمين تغيير الحالة إلى الأفضل. ولذلك، أود أن أعرب عن سعادتي الكبيرة باختيار سفيرة البرازيل لرئاسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. ولا بد أن أعضاء المجلس لاحظوا من إحاطتها الإعلامية، التي قدمتها للتو، النوعية الممتازة للعمل الذي أنجز حتى الآن، وكيف يجري العمل بتعاون وثيق بين لجنة بناء السلام ككل، وتشكيلة غينيا - بيساو، ومسؤولي غينيا - بيساو والشركاء الدوليين من أجل أن نضمن صياغة عملية جديدة يمكن أن توفر اهتماما أكثر استدامة بغينيا - بيساو.

لقد أحطنا علما بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2008/181). ونشعر بسعادة كبيرة لأنه أقر بالجهود التي بذلت في غينيا - بيساو حتى الآن، والتي أدت إلى إحراز تقدم كبير. وفي هذا الصدد، فإننا لا نغالي بالقول إننا نسير على الطريق الصحيح نحو تعزيز الديمقراطية. ولدينا الآن حكومة شاملة للجميع مشكلة من أحزاب عديدة. ونحن في طريقنا إلى إنشاء ديمقراطية تشمل الجميع، لأننا نريد ديمقراطية تشاركية في غينيا - بيساو. ولذلك، نحن نتفق مع الأمين العام على وجوب بذل مزيد من الجهود لضمان قدرتنا على تعزيز الديمقراطية في بلدنا. ولكن هناك شروط لا بد من الوفاء بها لكي نحقق ذلك.

إننا بلد فقير يعاني من المشاكل وبحاجة إلى المساعدة الدولية. ولا أريد أن أتطرق إلى محتويات التقرير لأن الأعضاء على معرفة بما فيه. وكل ما أريد أن أقوله إننا بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي في تنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك إصلاح قطاعي الأمن والإدارة العامة، لكي نوفر زخما جديدا للديمقراطية والحكم الرشيد على حد سواء. ونحن بحاجة أيضا إلى مساعدة المجتمع الدولي في نهجنا إزاء حقوق الإنسان، الذي لا ينبغي أن يكون مجرد نهج نظري، بل لا بد أن يكفل احترام حقوق الإنسان والحماية المدنية ووصول الجميع إلى العدالة الحقيقية.

وعليه، أود أن أتوقف قليلا عند قانون العفو الذي أقرته الجمعية الوطنية لغينيا - بيساو. وهذا القانون لا يعني أننا نريد تشجيع سياسة الإفلات من العقاب، بل على العكس من ذلك تماما. فينبغي النظر إلى قانون العفو كجزء من جهود المصالحة الوطنية. وبطبيعة الحال، لن ندخر جهدا لتأمين حل لمسألة الإفلات من العقاب الأساسية، وتقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم إلى العدالة وتلقي العقاب الذي يستحقونه.

وأود، كذلك، أن أشير إلى الانتخابات القادمة. وكما أشار ممثل الأمين العام منذ دقائق، فقد جرى تحديد موعد تلك الانتخابات. وفي حقيقة الأمر، فإن رئيس البلد لا يمكنه أن يقرر بشكل أحادي موعدا للانتخابات. فهناك عملية ديمقراطية قائمة، يؤيدها المجلس والمجتمع الدولي، وقد عملنا بموجبها. واللجنة الانتخابية الوطنية هي المخولة بتقييم الحالة، وبتقديم توصية إلى الرئيس بعد التشاور مع الأحزاب السياسية. ويسعدني أن أعلن أن الرئيس أقر بالأمس قانونا يحدد تاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر موعدا للانتخابات.

وفي الختام، أود الإعراب عن سعادتنا بالتعاون الذي أرسيناه مع لجنة بناء السلام، ولا سيما مع تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة. وتتمتع قيادة التشكيلة بالمهارة العالية والتصميم والحساسية التي يتميز بها أصدقاؤنا البرازيليون، تلك الحساسية النابعة من إدراكهم للحالة في أفريقيا بشكل عام، وفي غينيا – بيساو بشكل خاص. ولذا، يحدوني الأمل في أننا بقيادة زميلتنا السفيرة فيوتي، ممثلة البرازيل، سنتمكن من العمل بالتعاون مع أعضاء المجلس لضمان أن يصبح الحكم الرشيد واقعا في غينيا – بيساو، وأن تتعزز الديمقراطية في بلدنا، وأن تُجرى الانتخابات التي تمثل خطوة حاسمة نحو تعزيز الديمقراطية.

ويحدوني الأمل، كذلك، في أن قضيتنا ستحظى بانتباه واهتمام أكبر وأن المجتمع الدولي سيقيّم الحالة في غينيا – بيساو من جديد، بغية بذل جهود منسقة لتحسين الحالة. والهدف النهائي لجهود المجتمع الدولي وجهودنا على المستوى الوطني هو تحسين ظروف معيشة شعبنا وتأمين قدرتنا أخيرا على العيش في بلد ديمقراطي حقا وينعم بالسلام مع نفسه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر سعادة السيد كابرال على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.